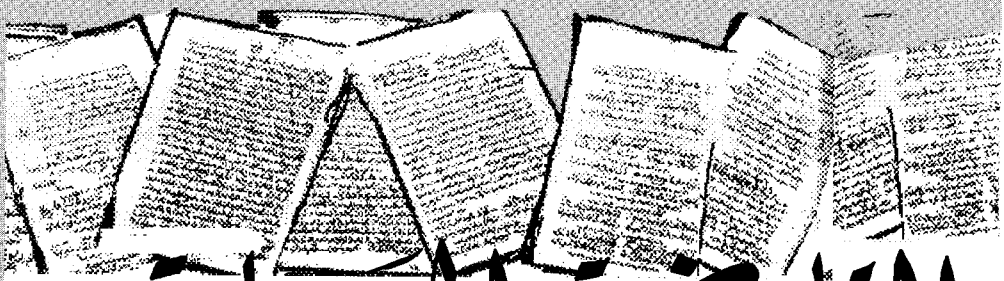
الوثائق

وأهميتها





التاريخية المسجلة

مقارنتها بالروايات الشفهية

بقلم : الدكتور عبد العزيز عبد الغني إبراهيم

المؤرخ صانع فعالية التاريخ تتشكل عدته في صناعة البناء التاريخي من الوثيقة التي هي المادة التي يعلى بها صرح البناء التاريخي، وكذلك من الصفات التي تميز المؤرخ نفسه من صبر وجلد، وسعة في المعرفة، وتمرس في النقد، وصدق ونزاهة، وقوة توسم وخيال مقيد بالشواهد الوثائقية . وتعد هذه الصفات التي يمتاز بها المؤرخ، الخارطة التي يقوم عليها البناء التاريخي، فالمادة، لا تصنع البناء، والحروف لا تصنع الكلمات ما لم تنظم، والكلمات لا تصنع الجمل المفيدة ما لم تجد من ينظمها بمنهج وهدف . وعلى ضوء هذا يجب علينا أن نقر بداية بأن التاريخ مادة تتأثر بالذاتية، وجدت الوثيقة أم لم توجد . ونذهب إلى أننا حين ندفع لمؤرخين اثنين بمجموعة واحدة من ذات الوثائق فإننا سنصل بالقطع إلى صياغة عملين متمايزين منهجاً، وقد لا يتفقان في نهاية المطاف على نتيجة بعينها .

سقنا هذه المقدمة لنقول بأن صناعة التاريخ تعتمد على عنصرين متلازمين هما الوثائق والمؤرخ، كل على حدة . سيقتصر بحثنا هنا على الوثيقة دون المؤرخ الذي بيده أن يقارن بين هذه الوثائق المختلفة يعتمد منها ما يشاء على ضوء حرفته، ويستبعد منها ما يشاء على ضوء قدراته على النقد وسلامة الحجة . فهل يجوز للمؤرخ أن يصنف الروايات إلى شفهية ومسجلة ويعتمد على هذا التصنيف في تضعيف هذه المجموعة أو قبول تلك، أم أن عليه أن ينظر لكلا الصنفين من العمل بعين مجردة وعقل مفتوح لا يتقيد إلا باختلاف مناهج النقد اللازمة لكلا النوعين .

نبدأ بسؤال نحسب بأنه سينفي الفواصل بين الوثيقة الشفهية والوثيقة المسجلة ونعتقد أنهما وجهان لعملة واحدة لا اختلاف بينهما يستوجب بالضرورة مقارنة واحدة منهما بالأخرى . فحين يقتضي العمل التاريخي مقارنة بين الوثائق علينا ألا ننظر إليها بحسبان أن هذه وثيقة شفهية والأخرى مسجلة، إنما يجب علينا أن ننظر إلى كافة الوثائق في ضوء النقد التاريخي الذي يصنع الضوابط المنهجية لكل من هذين الشكلين من الوثائق .

والسؤال هو : ما هي الوثيقة ؟

اشتقت كلمة وثيقة (Document) من الأصل اللاتيني(Docere) بمعنى يعلم، ولهذه الكلمة (وثيقة Document) عدة معان تتسع وتضيق : فهي في معناها الحرفي الضيق تعني كافة أوراق الدولة الرسمية التي تضم القوانين التشريعية والتنفيذية والقضائية والمعاهدات وكافة المعاملات المتصلة بالدوائر الرسمية . أما المعنى الأوسع لهذه الكلمة فيشمل كافة الأوراق المكتوبة والمصورات والبقايا الأركيولوجية والروايات الشفهية وكافة ما يمكن للمؤرخ أن يستعين به من مادة في كتابته للتاريخ .

أما كلمة توثيق (Documentation) فإنها ذات مدلول أشمل وأعم مما ذكرنا، فهي غير مقصورة على الشواهد التاريخية ومواد المؤرخين لأنها تدل على كل وسيلة ممكنة للبرهان على أمر ما اعتماداً على مراجع بعينها . فالتوثيق يستخدمه المؤرخون كما يستخدمه غيرهم من الباحثين والمعنيين بالمجالات العلمية المختلفة .

وعلى ضوء ما ذكرناه نرى أن الوثيقة المكتوبة، والوثيقة المنقوشة والمصورة والمحفورة، والوثيقة الشفهية، لا تزيد عن كونها نقوشاً على وجهي عملة واحدة يقع على المؤرخ تحديد قيمتها التاريخية .وفي اعتقادنا أن الرواية الشفهية أصل متجذر في كتابة التاريخ الذي لا نستطيع أن نرد بداية كتابته إلا إلى الاستفسار . فإذا سلمنا بما هو متعارف عليه في أوساط المؤرخين من أن التاريخ المكتوب بدأ مع هيرودوت الملقب بأبي التاريخ فإننا نجد أن تواريخ هيرودوت لا تزيد عن كونها أسئلة وإجابات، بل أن كلمة تاريخ نفسها حين نحاول الوصول إلى معناها اللغوي (هستوريا **Historia**) فإننا نجد أن ترجمتها لا تعني إلا كلمة استفسار . وأن الاستفسار الذي قام به هيرودوت ثم ثيوديد **Thuydides** من بعده ومن لف لفهما في ذلك العصر حوى فيما حوى المتواترات **Oral Tractitions** كما اشتمل على المعلومات التي سعى كل من هذين المؤرخين وغيرهما إلى جمعها من أفواه الناس .

ذهبت بهيرودوت أسفاره بعيداً عبر آسيا الصغرى ومناطق من الشام وفلسطين ومصر وهو يجمع من أفواه الناس القصص عن الماضي ويتفحص الآثار ويقف دارساً عند الأطلال والخرائب والمخلفات الأثرية . ولا مندوحة من القول بأن كثيراً من تواريخ هيرودوت قد روت حوادث وقعت قبل عهده بقرون أثبتها هذا المؤرخ دون دليل مكتوب إنما استقاها من أفواه الرجال . كتب هيرودوت عن أهرامات مصر وعن فراعنتها ووضع لهم تسلسلاً تاريخياً، كما ذكر شيئاً من أخبارهم، ونسج هيرودوت على ضوء منهجه من أقوال محدثيه ما أثبت العلم الحديث صدقه، واستحق هيرودوت باستفساراته التي أثبتها لقب أبي التاريخ، ذلك رغم أنه أورد كثيراً من الترهات التي سمعها والتي لا تثير في القارئ الحديث إلا الضحك .

ويختلف عمل ثيوديد عن عمل هيرودوت وأعمال غيره من المؤرخين الإغريق والرومان (اكسنفون، بوليبوس، سالوست، قيصر، تاكيتوس، أميانوس **Ammianus** ومارسيلينوس **Marcellinus** وغيرهم) في أنه اعتمد الوثائق الشفهية ولكنه زاد على ذلك بأن أثبت خبرته الخاصة وغدا شاهداً على عصره . فقد

شارك ثيوديد في كثير من الحوادث التي كتب عنها . كتب الرجل عن حرب البلوبونيز التي كان من جنودها، وقد بدأ تسجيله لحوادث تلك الحرب مع بداياتها . واستمر على دأبه ذلك يكتب عنها دون انقطاع لمدة سبع وعشرين سنة متصلة، وهي المدة التي شغلتها تلك الحرب . كان ثيوديد طول هذه المدة الزمنية يسجل الحوادث التي عاشها في الميدان ولكنه لم يكتف بذلك بل إنه كان يشد الرحال من مدينة إغريقة إلى أخرى يناقش المشتركين في الحرب ويأخذ من أفواههم ويكتب . وعلى الرغم من الدقة التي اتسمت بها كتابات هذا المؤرخ العظيم إلا أنه صرح في مقدمته بأنه لم يرم إلى بلوغ مرحلة "الدقة المتناهية" لأنه عمد إلى نقل القيم المفيدة المتخلفة عن الحوادث التي رواها له الآخرون . وفي اعتقادنا أن ما قاله ثيوديد هنا يضعه في مقدمة المؤرخين في كل عصر، فالتاريخ قيمة أخلاقية وهدف في ذاته يرمي إلى خدمة المجتمع .

واستمر الغربيون يعتمدون المتواترات والشواهد الشفهية قبل فترة العصور الوسطى، وعلى امتداد هذه الفترة حتى نهايتها . وكان لهذه الشواهد والمتواترات أهمية خاصة يعترف بها المؤرخون الغربيون في العصر الحديث في دراسة وتسجيل ما جاء في "الكتاب المقدس Bible" في العهدين القديم والجديد وبخاصة في العهد الجديد (الأناجيل) . فالثابت تاريخياً أن كل ما ورد في العهد الجديد تم جمعه وتصنيفه في القرنين الثاني والثالث الميلاديين، وقد استغرق هذا الجمع للمادة من أفواه الناس أكثر من سبعين عاماً . وقد كان أكثر النصارى في تلك الفترة أميين لا يعرفون الكتاب "إلا أماني" ويعتمدون تماماً على الكلمة المنطوقة، وكان أوائل المنصرين في أوروبا يعتمدون على الكلمة المنطوقة لا المقروءة في نشر ثقافة الإنجيل في أوساط المتحولين الجدد في أوروبا .

أما في العصر الوسيط فقد اعتمد المؤرخون الغربيون على التاريخ الشفهي اعتماداً كبيراً خاصة ما ورد عن أولئك المؤرخين الذين يعرفون بالمؤرخين التقليديين الذين يرجعون إلى ويلز واسكتلنده وإلى أيرلنده خاصة . عرفت هذه المناطق عدداً من المؤرخين اتخذوا رواية التاريخ حرفة يكسبون بها

معاشهم . وكانت الأسر الكبيرة التي يردد لها هؤلاء الرواة تاريخها هي التي تتولى الإنفاق عليهم وتوظيفهم . ولربما تجاوز مثل هؤلاء المؤرخين مهمة المؤرخ فتجاوزوا إلى المحاباة والتغني بمآثر تلك المجموعة من العائلات، وبرروا ازدهار الأحوال الاجتماعية والسياسية في ذلك الوقت وردوه إلى أهل الفضل والخير من تلك الأسر . ولكننا حتى حين نستثني هؤلاء الجماعة من المداحين لا يسعنا إلا أن نؤكد بأن المؤرخين الملتزمين كانوا في تلك الفترة في أعمهم يعتمدون على الرواية الشفهية في تلك المجتمعات التي يمكن وصفها بأنها كانت أمية أو – على أحسن الفروض – شبه أمية . فكل مؤرخي غرب أوروبا المشهورين في العصور الوسطى من أمثال بيدي (Bede) وجريجوري التلوزي وأسيدور السفيلي (Isidore Seville) و ودوكند (Widukind) والآخرين كتبوا مثلهم مثل أسلافهم الإغريق والرومان في التاريخ المعاصر لهم واستعانوا بالمتواترات التي ورثوها من أخبار النصارى الأول، وأضافوا على ذلك – كما تشهد كتاباتهم – الأمثال والأقوال السائرة .

وظلت للتاريخ الشفهي المكانة الأولى في فكر مؤرخي العصور الوسطى في أوروبا . ويكفينا أن نشير إلى أن كافة سير "الآباء" وشهداء النصرانية الأول ومن إليهم من الرموز المقدسة في الفكر النصراني لم يتم تدوينها في أوروبا إلا اعتباراً من القرن الثالث عشر . وقد اعتمد هؤلاء المؤرخون في هذا الصدد اعتماداً كاملاً على ذاكرة الشعوب وصدور الرجال التي توارثت تلك الأقوال جيلاً بعد جيل . ويمكن القول بأن الوثيقة الشفهية قد ازدادت في تلك الفترة رسوخاً وقداسة بفضل ما تحويه من أخبار القديسين والمقدسين . وفي الحقيقة فإن قداسة الرواية لم ترتبط في الذهن الأوروبي بالعصور التي شهدت تسجيل تاريخ النصرانية فقط إنما تجاوزت تلك إلى عصري الإغريق والرومان . فأحداث سقوط طروادة كما ترويه الإلياذة كان لها في الفكر الأوروبي القديم درجة من القداسة . وربما اعتبر بعض مستنيري ذلك العصر هومر المؤرخ الأول الذي سبق هيرودوت . ولم يكن هومر – على ضوء هذا الفهم – إلا أول من يشار إليه من المؤرخين الشفاهيين .

ويؤكد احترام الأوروبيين المستنيرين في ذلك العصر القديم للرواية الشفهية ما ينسب إلى سقراط أو إلى بعض أساتذته من الفلاسفة من قول بأنه يفضل لكلماته أن تطبع على قلوب البشر الأحياء ولا يريد لها أن تدون على جلود الأبقار النافقة . وفي ظننا أن الرجل لم يخطئ الصواب، فالكلمة التي تعبر الأجيال من لسان إلى لسان أدعى للاحترام من الكلمة المحفوظة في الأضابير وأوسع منها انتشاراً . وأهمية الوثيقة الشفهية - في ظننا - كبيرة جداً، فأكثر الحوادث المتصلة بالإنسان لا تجد طريقها إلى التسجيل ولا تخلف ما يحدث عنها كتابة ولكنها قد تظل متواترة على ألسنة المجتمع .

أخذت الرواية الشفهية في كتابة التاريخ الأوروبي تفقد قداستها ثم مكانتها منذ فجر النهضة وظهور فكر الإنسانيين ثم تهاوت بعد ذلك بالدراسات النقدية التي كان لورنزو فالا رائدها في ذلك العصر . لم يثبت التاريخ الأوروبي الذي كان يقوم على التاريخ الشفهي بقوة أمام تلك الدراسات النقدية وأخذت أسسه تتصدع، وأصبحت الوثيقة المكتوبة من ثمة هي الأساس المعتمد لكتابة التاريخ .

وتطور منذ القرن السادس عشر مفهوم الوثيقة المسجلة مع تطور الفكر المادي للغرب . وفي القرن التاسع عشر عدت الوثيقة المكتوبة هي الركيزة الأساسية في توثيق التاريخ . ثم ما لبث أن تطورت في القرن التالي وسائل الطباعة وعلوم الأرشيف والمكتبات ووسائل الحفظ عموماً تطوراً كبيراً فأصبحنا نجد من مؤرخي الغرب من يقول : حين لا توجد وثيقة مسجلة فعلى التاريخ أن يصمت . ومع ذلك نجد أن كثيراً من مؤرخي التاريخ العسكري الغربيين لا يزالون على دأبهم يستخدمون الرواية الشفهية في كتاباتهم استخداماً واسعاً .

أما في البلاد العربية والأفريقية والبلاد النامية عموماً، فلم تظفر الوثيقة المسجلة بالريادة في تسجيل التاريخ الحديث إلا مؤخراً بعد الانفتاح على الغرب من قبل المؤسسات التعليمية المستحدثة في هذه البلاد وذلك لأن هذه البلاد كانت تفتقر إلى وسائل وآليات وتقنيات التوثيق المسجل، ولأن تلك المجتمعات كانت في أعمها مجتمعات

تسودها الأمية . غير أن الإنسان الذي هو مخلوق تاريخي لم يهمل في هذه المناطق تاريخه إنما تولاه بالحفظ وتعهده بالرعاية في الصدور وعلى الشفاه .

ولا تزال كثير من البلاد الأفريقية التي لم تجد حظها الوافر من التعليم تروي تاريخها شفاهة، ولا يزال في العديد من المجتمعات الأفريقية المتحدثة بالعربية والهوسا والسواحيلية على وجه الخصوص رواة محترفون اقتصرت مهمتهم على حفظ التاريخ عن الآباء . ففي رواندا – على سبيل المثال لا الحصر – أسر تتوارث أباً عن جد الرواية التاريخية يدرب الآباء الأبناء على حفظها وإلقائها تدريباً طويلاً مضنياً . ولا ريب إن وجدنا في هذا البلد رواة تاريخ محترفين رسميين تقتصر مهامهم على رواية التاريخ على الملأ إلقاءً في الأماكن العامة، كما نجد هنا نسابين تقتصر مهامهم على حفظ أسماء الملوك والملكات بالتتابع . وتختلف الفئتان المذكورتان في رواندا عن فئة من المواطنين المتخصصين في ذكر جلائل أعمال الملوك السابقين ومدح القائمين على الأمور من أبنائهم. وقد أحسن الذهن الرواندي حين ميز هذه الفئة الأخيرة وأطلق عليها لقب المداحين، أما الفئتان الأولى والثانية فلم يطلق عليهما أيضاً لقب المؤرخين إنما عرفهما باسم المكتبات المتحركة أو المكتبات التي تسعى على قدمين (Walking Libraries) .

أما التاريخ في البلاد العربية فقد عرف منه العرب في جاهليتهم لوناً شفهياً ساذجاً تمثل بصفة أساسية في حفظهم لأصول أنسابهم وفخرهم بمآثر أقوامهم وترقية روح الانتماء للعشيرة والقبيلة، وصاغوا كل ذلك شعراً ونثراً حفظوه في صدورهم وجرى على ألسنتهم . ومع ظهور الإسلام تطور مفهوم الأنساب واستقام، وعرف العرب والمسلمون التاريخ العلمي حين ولجوا التاريخ من أوسع أبوابه . فقد بث القرآن الكريم في أهله وعياً ناقداً بالتاريخ حين أمرهم بتدبير أحوال الماضين، وأصبح للتاريخ قيمة أخلاقية ربطت الماضي بالحاضر وبالمستقبل . وعرف التاريخ الإنساني لأول مرة أن الإنسانية في اتصال غير منقطع، وأن سعي الإنسان في هذه الحياة الدنيا سوف يُرى في الحياة الآخرة . ونشأ عند المؤمنين بهذه

النظرية شعور مؤكد بما يمكن أن يسمى بتاريخ المستقبل . فالتاريخ في محصلته النهائية هو حصاد اليوم من غرس الأمس الإنساني، فإذا عرفنا مسبقاً حصاد الغد بشكل مؤكد وجب علينا أن نعد اليوم بذور ذلك الحصاد ونتعهده ونرعاه .

لم يكن في الأميين الذين عاصروا فجر الإسلام من يحتفظ بوثيقة مكتوبة، ولم يكونوا يكتبون غير القرآن . فقد ورد عنه ﷺ : من كتب عني غير القرآن فليمحه . ويبدو أن الرسول قد خشي من اختلاط حديثة عند الناس بما يتنزل عليه من وحي . فظل القرآن منذ ذلك العصر الباكر محفوظاً في الصدور والسطور . أما الأحاديث الشريفة فقد ظلت في الصدور غير مكتوبة، وأصبحت تروى، فقد أدرك المسلمون قيمتها كمصدر أصيل مؤكد من مصادر الفقه والتشريع .

وحين تم للمسلمين جمع القرآن واعتماد مصحف عثمان ﷺ، ما عادوا يخشون تداخل الأحاديث في الوحي، أخذوا يفكرون في تدوين الأحاديث والسيرة والمغازي والتراجم بعدئذ وذلك خشية مما قد يداخل الأحاديث بالزمن من الأقوال المأثورة والحكم، ومما قد يدخله إليها أصحاب الهوى والأغراض . وبهذا دخلت الرواية في تدوين التاريخ الإسلامي .

وتختلف الرواية الإسلامية التي اعتمد عليها المسلمون في تدوين التاريخ اختلافاً جذرياً عن كافة الروايات غير الإسلامية السابقة لها واللاحقة، فقد ولدت الرواية الإسلامية بمناهجها . ارتبط التسجيل هنا بالدين، فالسنة هي الرافد الثاني للإسلام، وكان على جامعي الروايات أن يدققوا في اللفظ والمعنى ويتوخوا في التسجيل غاية الحذر . ووضع العلماء المسلمون الأوائل لأصل الرواية ضوابط الجرح والتعديل واعتدّوا باتصال السند . وفي اعتقادنا أن الرواية الشفهية في عالمنا المعاصر، إذا تهيأ لها الالتزام بتلك الضوابط الصارمة التي وضعها الأوائل، فإنها يمكن أن تصبح المقدمة على غيرها من الوثائق الأخرى المعتمدة في كتابة التاريخ، وتغدو المعيار الذي يمكن أن تقاس به كافة الوثائق المسجلة وغيرها .

اكتسبت الرواية الشفهية بحكم الجرح والتعديل واتصال السند مكانة خاصة لدى المؤرخين المسلمين في

الفترة التي شهدت بداية تسجيل تاريخهم، وأصبحت أمانة الكلمة المروية والثقة فيها تفوق الثقة في أي مصدر مسجل وأصبح التاريخ : "يروي على الحرف" أي يحفظ عن ظهر قلب .

أخذ طلائع المؤرخين المسلمين من كتاب السيرة على عاتقهم تسجيل كافة ما يتصل بشخصية الرسول الكريم، وجهدوا قدر طاقتهم في أن يكون تسجيلهم أميناً . لم يجلس أولئك النفر إلى مكاتبهم يحللون الوثائق المسجلة إنما راحوا يسيحون في البلاد يلتقون بكل من كان له صلة بأحداث العصر، شارك في الأحداث أم كان من سلالة المشاركين فيها أو من خدمهم ومواليهم، يستنطقونهم بعد إخضاعهم لمنهج الجرح والتعديل . وكانوا لا يأخذون عمن يدعو الناس إلى هواه' ولا من يكذب في أحاديثهم، ولا من شيخ خرف، ولا من سفيه . كان أولئك الرجال يتحرون في أشخاص الرجال ويبالغون في التحري، وكان أكثرهم يقوم بزيارات ميدانية للأماكن التي شهدت الأحداث والوقائع ويطابق بين الأقوال ومعطيات الأماكن .

ظل هذا المنهج معتمداً في كتابة العلوم الإنسانية عند المسلمين غير أن ضوابط الجرح والتعديل أخذت تتراخى قبضتها هوناً ما . فقد كان التمسك بها يكلف المؤرخ جهداً أكبر من جهد كتابته للتاريخ، أما اتصال السند فما عاد مع تنامي الزمن وبُعد الراوي زمنياً عن المصدر الأول ممكن التحقيق إلا بكثير من الجهد . وفي هذا الصدد يقول ياقوت بأنه ينقل عن المصادر بكل دقة وأمانة "سواء إن كان المنقول حقاً أم باطلاً فإن الصدق في إيراده" . وعلى الرغم مما تميز به ياقوت من صدق وأمانة لأنه كان غالباً ما ينقل عن صادقين ذوي معرفة وخبرة ودراية يثقون بما يدلون به إلا أنه وأمثاله من المعاصرين له واللاحقين، فارقوا – فيما نرى – المنهج الإسلامي القديم في كتابة العلوم الإنسانية بشكل أو بآخر، فقد جافوا روح المنهج، وإن لم يجافوا شكله . فروح المنهج تقتضي المقارنة والمقابلة والتحري، أما شكله فهو المتضمن تسجيل رواية الراوي . جاء في الفصل السادس من كتاب عبد الباسط بن موسى محمد العلموي المتوفي في دمشق (٩٨١هـ/١٥٧٣م) المفيد في أدب المستفيد الذي هو في حقيقته اختصار

لكتاب الدر النضيد المأخوذ عن تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم الذي كان قد ألفه ابن جماعة في ١٢٧٣م، القول بأن كل من يكتب كتاباً عليه مقابلة (مقارنة) كتابه بأصل موثوق : "فالمقابلة متضمنة للكتاب الذي يراد النفع به . قال عروة بن الزبير لابنه هشام ﷺ : كتبت ؟ قال : نعم . قال : عرضت كتابك ؟ أي على أصل صحيح . قال : لا . قال : لم تكتب . وقال الإمام الشافعي ويحيى بن أبي كثير : من كتب ولم يعارض، أي يقابل، كان كمن دخل الخلاء ولم يستنج" .

ظل المنهج الإسلامي في أمانة النقل معتمداً في كتابة التاريخ وطوّره آخرون بالوعي المكتسب، وظهر في البلاد الإسلامية مفكرون، في مقدمتهم ابن خلدون، ولم يرفضوا اتصال السند ولا ضوابط الجرح والتعديل، ولكنهم رأوا ضرورة عدم التقيد الصارم بهما إذا وافقت الكتابة المذكورة طبائع الأشياء . جاء عند هؤلاء النفر بأن تلك الضوابط الصارمة كانت ضرورية في تسجيل السنة وأخبار الرسول ﷺ لاتصالها بلب الدين، وكانت غايتها إفعل أو لا تفعل، أو هكذا كان دأب الرسول ﷺ ومنهجه الذي يجب على المسلمين أن يتبعوه ويتأسوا به . أما المسائل الإنسانية الأخرى المتصلة بلب الحياة العامة فليس المقصود منها الاتباع أو الترك، فنحن أمام أفعال تتطلب النقد وتخضع للتفسيرات العقلية .

وعلى الرغم من هذا التطور النظري الذي جاء به ابن خلدون والذي لم يستطع هو نفسه الاستجابة لمتطلباته، وعلى الرغم من أن الذين جاءوا بعد ابن خلدون تمسكوا به نصاً وإن لم يستطيعوا في الغالب العمل به، فقد ظلت أمانةالنقل السابقة لعصر ابن خلدون تسري في المؤرخين اللاحقين الذين كانوا يعتدون دائماً بذكر أسماء الرواة ويترجمون لهم أحياناً . قال المقريزي (ت ١٤٤٢م) عن مصادره في خطط مصر أنه استعان بالمصنفات الأدبية، وبالمعلومات التي عمل على جمعها من أساتذته ومعاصريه من العلماء، واستند على مشاهداته الخاصة ومعايشته لأحداث عصره : "أما الرواية عمن أدركت من الجلّة والمشايخ فإني في الغالب والأكثر أصرح باسم من حدثني إلا أن لا يُحتاج إلى تعيينه أو أكون قد

أنسيته، وقلّ ما يتفق ذلك . أما ما شاهدته فإني أرجو أن أكون، ولله الحمد، غير متهم ولا ظنين" .

ويمكن لنا هنا أن نقول أن الأصل الذي ثبتت عليه كتابة التاريخ الإسلامي هو الأمانة والصدق، فقد كان كل من يكتب في التاريخ الإسلامي يقيد نفسه بهما. فإذا أتيح للمؤرخ أن يستمد معلومته من شاهد عيان يسميه للقارئ فقد كان ذلك أدعى له من الرجوع إلى أصل مكتوب، أما إذا أتيح للمؤرخ أن يكتب عن معايشته للأحداث التي شاهدها أو اشترك فيها فإن على من يريد الاعتماد عليه أن يستوثق نقدياً من صدق ذلك المؤرخ ثم يأخذ منه ما يشاء . يقول السخاوي إن كتاب الصولي : تاريخ الوزراء "كتاب فاضل" لأن مؤلفه كان شاهد عيان لكثير من الحوادث التي يأتي على ذكرها في مصنفه هذا . أما الصولي نفسه فيقول عن منهجه في كتابه "أخبار الراضي" والمتقي فيما كتبه عن الخليفة الراضي : "ما حكيت من ألفاظه التي جرت وما أحكيه من كلامه بعد، فهو كما أحكيه أو شبيهه أو مقارب، وإذا كنت لا أقدر أن أحفظ لفظه فأنا أحفظ معناه" .

إلى هذا الحد البعيد بلغت الدقة في الرواية الشفهية في تراثنا التاريخي فلا ريب أن كانت الرواية الشفهية أصدق من غيرها . أما الروايات الأخرى فتقارن بها فهي التي يعول عليها في هذا الصدد . وثق المسلمون – حتى العامة – في الرواية الشفهية أكثر من المسجلة، وكانوا يؤثرون التعليم الشفهي على العلم المحصل من الكتب، ويعتقدون – صواباً – أن الأخذ عن معلم خير من الأخذ عن كتاب .

اتسعت مع الزمن الكتابة التاريخية لدى المسلمين فتطورت ثم ترهلت وذبلت بعدئذ، شأنها شأن المجتمعات الإسلامية . وحين وفد الغرب مستعمراً للشرق أو مهيمناً عليه بصورة أو بأخرى، قدم مؤرخوه لأهل البلاد المغلوبة مناهجهم فتلقفوها على علاتها . وللأسف فقد أنكر أكثر الرعيل الأول من المؤرخين العرب والمسلمين الوثيقة الشفهية، وغدت الوثيقة المكتوبة عندهم أقوى من الوثيقة المنطوقة، فجانبهم الصواب حين أغشاهم بريق الغرب . فالمؤرخون الغربيون – حين أنكروا الوثيقة المنطوقة – استجابوا لمناخهم الثقافي . فالرواية الشفهية على امتداد

استعمال الغربيين لها لم تعتمد عندهم أبداً على منهج علمي قوي تقوم عليه خلافاً لما كان سائداً في العالم الإسلامي الذي اعتمدها بضوابط تجعل درجة الثقة فيها عالية ودرجة الصدق فيها لا يتطرق إليها الشك . ولهذا فكل عمل تاريخي اعتمد فيه الغرب على الرواية عبر تاريخه داخله الغرض والهوى . أما كل عمل تاريخي في الشرق المسلم عبر تاريخه فقد جردته الضوابط المنهجية القاسية من الغرض والهوى، ولم تعتمد من المروي إلا الصادق المجرد من الغرض . هذا إضافة إلى اعتبارات قومية ووطنية كانت تحرك تاريخ الغرب ما كان يعرفها تاريخنا الإسلامي .

فأكثر المؤرخين الأمريكان كانوا – ولايزال العديد منهم – ينكرون دور الروايةالشفهية في كتابة التاريخ . وتنصب اعتراضاتهم على أن مثل هذه الروايات تؤخذ عادة من أفواه الأميين، ولا يهم – في تقديرهم – إن كان الأميون يتذكرون الحوادث أو لا يتذكرونها، ولكن الأمي – كما يقولون – لا يدرك القيمة التاريخية للحوادث التي يرويها . وينفي هؤلاء النفر القيمة التاريخية لكافة المتواترات اعتماداً على حجة لا تثبت أمام التمحيص . تقول هذه الحجة أنه ليس للإنسان البدائي إحساس حقيقي بالتاريخ وهذا عندما ينعدم الإحساس الحقيقي بالتاريخ في جماعة ما فإن الشهادات التي يدلون بها قد يكون لها مردود خطير إذا استعملها المؤرخ في كتابة التاريخ . ولا ضير أن نشير هنا إلى أن هذا الرأي العنصري المتحيز نبع أساساً من إنكار أصحابه لكافة متوترات الجماعات البدائية التي سادت القارة الأمريكية قبل وصول الرجل الأبيض إليها، ومن محاولة هذه الجماعة أن يكون العالم الجديد جديداً تماماً غير مشدود إلى ثقافات عناصر بدائية أصيلة أو عناصر بدائية مجلوبة عن طريق الاسترقاق من أفريقيا وغيرها .

وبالقطع فإننا – في العالم العربي الإسلامي – حين نتحيز ضد الرواية الشفهية انحيازاً "للتحديث" إذا جاز التعبير نخطئ كثيراً فليس في المجتمع العربي والإسلامي انقطاع قيمي أو أخلاقي، أما الإحساس بالتاريخ فهو موجود حتى عند الأميين في مجتمعاتنا . فالأمية في المجتمعات المسلمة لم تصل أبداً إلى حد البدائية .

أما ذاكرة الحفظ وأمانة الرواية ومعاني القيم وما إلى ذلك من المتلازمات فهي عند الأميين في مجتمعاتنا أصيلة ونشطة . فمن في هذه المجتمعات من الأميين لا يحفظ قدراً من القرآن لأداء صلاته، ومن منهم لا يدرك معاني اليسير الذي يحفظه، ومَن مِن الأميين أيضاً من لا يحفظ من الشعر، خاصة العامي منه، والشعبي قدراً كبيراً، فالشعر سليقة عربية، وكم من أمي في هذه المنطقة من العالم من لا يحرك شعره الذي يقرضه أشجان الصفوة المتعلمة !

وقد رفض بعض المؤرخين الأوروبيين الرواية الشفهية في كتابة التاريخ اعتماداً على أن هذه الرواية الشفهية تنتقل عبر الأجيال المتطاولة من شخص إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى، ثم ما تلبث هذه الرواية أن تفقد قيمتها التاريخية . فالأقوال مثلها مثل كل كائن حي تنمو وتتبدل وتشيخ . وكل شخص ينقل روايته عن آخر يضيف إليها ويعيد تأليفها ويضفي عليها عناصر الخيال إشباعاً لرغبته الشخصية في التأليف والإبداع، ووصولاً إلى ما يروق سامعيه وإحداث التأثير الذي يتوخاه . هذا بالإضافة إلى التغييرات التي تدخل إلى الرواية المنتقلة من عصر إلى عصر استجابة لروح العصر . ولا نعترض على هذا الرأي الذي لا نأخذ عليه إلا المبالغة والعمومية . فالرواية الشفهية أشكال عدة وأصناف متجانسة وغير متجانسة . فلا يصح أن يبنى مثل هذا الإنكار على تسطيح الحقائق .

فالمتواترات (Oral Traditions) التي هي الرواية الشفهية تعني كل قول مرسل يُعنى بالماضي، نثراً كان ذلك القول أم شعراً . وهذا الإرسال هو الأمر الذي يميزها عن الوثيقة المسجلة المقيدة بالكتابة، وبالقصد من الكتابة . وكما أنها تختلف في طبيعتها عن الوثيقة المادية التي يمكن أن يستعملها المؤرخ مصدراً من مصادر معرفة الماضي .

وفي اعتقادنا أن الرواية الشفهية لشاهد العيان لا تدخل في المتواترات ولا في الاعتراضات المذكورة آنفاً . فهي ليست منقولة من زمن إلى آخر، ولا من لسان إلى آخر . ومن ثم فإن مثل هذه الرواية الشفهية تخرج تماماً عن دائرة المتواترات التي تتمثل بشكل أساسي في الكلام المنقول عن مصادر مسموعة ليس

للراوي فيها إلا فضل النقل . وبناءً على هذا يمكننا القول بأن مثل هذه الرواية الشخصية لشاهد العيان ليست من المتواترات إنما هي خبر من الدرجة الأولى يجب على المؤرخ أن يتعامل معه بعد تمحيصه ونقده بما هو أهل له من الاعتماد .

تعد الشهادة الشفهية، أو الخبر من الدرجة الأولى، مهم تماماً في دراسة التاريخ المعاصر أو التاريخ الحي الماثل . والشهادة الشفهية مهمة بصفة خاصة حين تتصل بتاريخ الخليج العربي والأقطار الأخرى التي ينشط فيها فعل التاريخ بالطفرة الاقتصادية الكبيرة والقفزات الواسعة في المجالات التعليمية والحضارية المختلفة خاصة في المجال التعليمي .

ولربما جاز لنا هنا أن نثبت شهادات بعض الشهود العيان التي وقفت عليها عرَضاً . فقد حدث أن أبديت لأحد الزملاء من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمارات إعجابي باخضرار بلدة العين . وكان مما أثار دهشتي إجابته بأنهم قبل امتداد هذه الخضرة ما كان لهم أن يحتسوا الشاي في منازلهم إلا مخلوطاً بذرات الرمال التي كانت تجد طريقها إلى داخل الكوب . وحدثني صديق آخر من المهتمين بالدراسات الخليجية من العاملين في مجال حفر الآبار، أنه حين تم تفجير أول بئر ارتوازية في العين تدفقت عليهم مع تدفق المياه كل البادية برجالها وإبلها وطيورها وثعابينها وعقاربها وكافة هوامها . ولربما نستطيع أن نثبت شهادة عرضية ثالثة لشاب سألته عن شارع معين في أبوظبي، وكنت أدرك أنه أقام في هذه البلدة لفترة طويلة، فأجاب بأنه لا يعرفه لأنه غادر أبوظبي في الفترة الأخيرة لمدة سنتين عاد بعدهما ليجد أن كثيراً من ملامح المدينة قد تغير تماماً .

وعليه نعتقد أن الشهادات الشفهية لشهود العيان التي قد لا تجد سبيلها للتسجيل مهمة يجب على المؤرخ، خاصة حينما يدرس الجوانب الحضارية أو الاجتماعية أو العمرانية المعاصرة، أن يسعى إلى تسجيلها . فكل جملة من الجمل الماضية التي جاء بها الشهود المذكورون تصلح لأن تقوم عليها خطة بحث لموضوع في التاريخ أو لموضوعات عدة .

أطلقنا على مثل هذا الخبر المباشر صفة الخبر من الدرجة الأولى، وهناك – في تقديرنا – خبر من الدرجة الثانية لا يدخل أيضاً في دائرة المتواترات . ونقصد بالخبر من الدرجة الثانية الرواية التي يرويها من لم يدرك الحدث ومن لم يساهم فيه ولكنه وجده عن والده أو جده أو أحد أقربائه أو معارفه أو جيرانه . ونستطيع أن نعامل الخبر من الدرجة الثانية معاملة الخبر من الدرجة الأولى وذلك بإضافة شرطي اتصال السند والتحقق من أهداف الراوي الأول لروايته .

أما الخبر من الدرجة الثالثة فإننا نطلقه على ذلك الخبر الشائع على ألسنة الناس الذي لا يستطيع الراوي أن يثبت مصدره، فيمكن أن نعده من المتواترات . فهو يختلف عن الخبرين من الدرجة الأولى والثانية في أمرين هما : عمق الامتداد الزمني للخبر، ثم عدم معرفتنا للشخصية التي روت الخبر أولاً . واعتماداً على هذا الرأي ندخل الخبر الثالث في دائرة المتواترات التي هي في جملتها ذكريات من الماضي انتقلت عبر ذاكرة المجتمع على ألسنة الناس إلى الحاضر . وفي اعتقادنا أن مثل هذا الخبر من الدرجة الثالثة لا يجوز اعتماده مصدراً للتاريخ ما لم تؤيده شواهد أخرى تكون قد أثبتت صدقها . فالمؤرخ لا يتفق له أن يسبغ ثقة مسبقة على نوع من الوثائق دون النوع الآخر، فهو لن يأخذ الوثيقة المنطوقة على عواهنها ولن يقبل الوثيقة المسجلة على علاتها .

وحين نتجاوز الخبر بدرجاته الثلاث ونخرج إلى المأثورات التي هي لب المتواترات، يتحتم على المؤرخ أيضاً أن يجري مقارنة وثيقته المسجلة بهذه المأثورات وينبذ منها ما يتعارض مع روح هذه الروايات . ولا مندوحة هنا من القول بأن كافة هذه المأثورات وجدت طريقها إلى الحفظ في صدور الرجال وعاشت فيها أجيالاً بعد أجيال لأنها تمثل تعبيراً صادقاً للنسيج الاجتماعي في المنطقة المعينة، فهي – في نهاية الأمر – التي تميز هذه المنطقة عن غيرها من المناطق الأخرى . ففي هذه المأثورات تسود قيم المجتمع التي يؤمن بها أو التي يتطلع إلى تحقيقها .

وفي الحقيقة فإن كل قول أو فعل يرثه مجتمع ما من الماضي يحمل دفقاً من المعلومات عن ذلك الماضي حتى

وإن داخل النسيج ما يداخله من الأسطورة والخرافة والإضافة . فالرواية الموروثة في المجتمع لها شكل ولها مضمون . ويمكن لكل باحث في التاريخ أن يرفض شكل الرواية لأن شكلها قد يختلف بالرواية من زمان إلى زمان بما قد يداخلها من إضافات عفوية أو متعمدة، كما يمكنه أحياناً أن يرفض الأخذ بأسلوب عقدة الرواية وطريقة حبكها غير أنه لا يستطيع أن يرفض المضمون أو الموضوع العام أو روح الرواية وما تعبر عنه من أهداف أخلاقية وقيم تظل ثابتة في المجتمع الذي يظل يردد تلك الرواية . وما كان لهذه الرواية أن تعيش في ذاكرة المجتمع إلا لأنها تمثل تعبيراً عن بعض أغراضه وتجسيداً لتاريخ الفكر والثقافة والفلسفة فيه .

وإذا كان من غير المتيسر لنا أن نستنطق المتواترات لتحكي لنا تاريخنا السياسي والاقتصادي دون الاستعانة بأي شكل آخر من أشكال الوثائق الأخرى فإننا نعتقد أن تطورها وازدهارها شكلاً ومضموناً يمكن أن يعتبر مصدراً قيماً من مصادر التاريخ الثقافي (Ethonohistory) .

ويستطيع المؤرخ أن ينظر إلى كل رواية من هذه الروايات السائدة في المجتمع لتحديد قيمتها التاريخية من عدة زوايا أهمها الغرض الذي تخدمه هذه الرواية في المجتمع الذي سادت فيه . وعلى المؤرخ أن ينظر أيضاً إلى حجم انتشار الرواية في المجتمع المعني والطبقات الاجتماعية التي تتمسك بروايته أكثر من غيرها، ثم المنحنى السيكولوجي للمجتمع تجاه هذه المتواترات .

تأتي الشعارات التي ترفعها القبائل والعشائر والعائلات الكبيرة "ونخوة" الأفراد بشقيها النثري والشعري في أعلى قائمة المأثورات أو المتواترات في هذه المنطقة، وتمثل – بعد النقد – مصدراً قيماً للتاريخ . فتحليل "نخوة" قبيلة ما أو عشيرة ما يكشف عن حجم ونوعية ارتباطها بالقبائل والعشائر الأخرى في المنطقة وخارجها وكثيراً ما نجد النخوة ذاتها عند قبيلة أو عشيرة تبعد عن الأخرى مئات الأميال مما يدل على انشقاقات أو هجرات من هذه المجموعة القبلية أو تلك وكثيراً ما تكشف "نخوة" الشيوخ عن قيم أخلاقية يعيشها ذلك الشيخ أو يتطلع إليها .

وهناك الشعر الملحمي أو الغنائي الذي يؤدى في "العرضة" أو "العيالة" وغيرها من الرقصات التي تكشف عن استعراض القوى والافتخار بالمآثر. وعلى الرغم من أن هذه الملاحم الغنائية العربية الشعبية لا يتجاوز عدد أبياتها غالباً عدد أصابع اليدين إلا أنها في موضوعاتها ومعانيها لا تكاد تختلف عن الإلياذة، إحدى مفاخر الغرب التاريخية. هذا بالإضافة إلى أن العديد من القبائل لا تزال تحتفظ بأجزاء من تاريخها في صورة أغنيات وأهازيج تؤدى مع الرقصات أو بدونها فتثير في الرجال الحماسة بما تتضمنه من معاني الفروسية والبطولة. غير أن هذا الشعر، وإن كان في حد ذاته من المصادر التاريخية الثرة، غالباً ما تخالطه الأوهام والتخيلات الناجمة عن المبالغة والتضخيم والتهويل، إلا أن المؤرخ يستطيع أن يتعامل مع مثل هذا الشعر بقلم ناقد. وتبقى هناك خطورة أخرى في استعمال هذا الشعر في كتابة التاريخ. فمثل هذه الأشعار قد تنكأ في المجتمع جراحاً قديمة وتثير الإحن والثارات بين القبائل، وتحرك شجوناً طمرها الزمن وإن لم يتجاوزها تماماً.

ونعتقد أن مثل هذه المصادر الحساسة يجب على المؤرخ تسجيلها دون نشرها، ففي الزمن المقبل، مع تنامي التعليم وتتابع التطور، يمكن أن تبرز هذه الأحداث المسجلة غير المنشورة معلماً للمجتمع يسبر به غور مسيرته القاصدة لتحقيق الرفاهية والسمو فوق الممارسات القبلية.

ويرتبط بالأغاني والأهازيج ورقصات "العيالة والعرضة" وما شاكلها أغاني البكائيات أو النواح. فمع كل فقد جلل في القبيلة أو المنطقة تنطلق ألسنة الشعراء بالرثاء. فإذا قدر لهذه المراثي التي صاغها الإبداع الشعبي على وجه الخصوص أن تعيش على ألسنة الناس زمناً حتى تصبح في المتواترات فإن الأخذ بها - في ظننا - في كتابة التاريخ جائز والقياس عليها واجب، فمعانيها لم تحفظ وتخلد في الذاكرة إلا لأنها من قيم المجتمع، وهي في تقديرنا - روحاً وإن لم تكن نصاً - أحرى بالتصديق من الوثيقة المسجلة التي لا تتسق مع المعاني المذكورة. فالمؤرخ لا يستطيع أن يطرح جانباً شهادة مجتمع بأسره ويأخذ بشهادة أخرى لفرد لا لشيء إلا لأنها مسجلة. ويمكننا أن

نلحق بهذه الغنائيات أيضاً القصص الشعري الذي صاغته قرائح أمية مبدعة أخذته عنهم طوائف أخرى راحت عبر الزمن تلقيه في الأسواق والموالد والمقاهي والأماكن العامة .

وفي الحقيقة فإن مثل هذا القصص الشعري ليس مقصوراً على المناطق العربية والأفريقية التي ينتشر فيها انتشاراً واسعاً فقد عرف في أوروبا خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما عرف أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية وساد لفترة حتى بعد ظهور الصحف وتزايد عدد القراء . فقد كانت كل فاجعة تقع في ذلك المجتمع وكل أخبار الفيضانات والعواصف، لا بل حتى حوادث تصادم القطارات تصيغها القريحة الشعبية شعراً ويروي في الأماكن العامة . ويرتبط بهذا النمط أيضاً كل القصص والحكايات التي تسود المجتمع، والأغاني الشعبية للأفراح، والحكايات الشعرية والأهازيج التي تهدهد بها الأم صغيرها عند النوم أو تحكيها الجدة للصغار، فهذه المتواترات جميعها هي أوعية تصب فيها رموز هامة تعكس القيم الفنية والجمالية والأخلاقية السائدة في المجتمع، وتحدث عن آماله وطموحاته، وتكشف للمؤرخ العديد من النواحي ذات الطابع المحلى، وتمثل فوق هذا وذاك، سفراً متكاملاً من التاريخ الثقافي للمنطقة . وفي اعتقادنا أن كل قصص المجتمع، مهما كان نوعه، حتى ذلك الذي تخالطه الأساطير والماورائيات وقصص الجن والأشباح والغول والعنقاء، وقصص الحيوانات المختلفة التي قد تسود هذه الحكايات يجب أن تنال اهتمام المؤرخ . فكل تلك الحكايات وما فيها من الجن والأشباح والحيوانات، هي في نهاية الأمر قصص شارحة أو مفسرة من حيث جوهرها ترمي إلى شرح علة أو تثبيت غاية قيمية دفينة في وسط النسيج الخرافي وتحدثنا في بعض جزئياتها عن بقايا متخلفة عن مراحل ثقافية ماضية لعلها كانت واسعة الانتشار في ذلك المجتمع فيما مضى من الزمن . ويقع على المؤرخ حين يقارن الوثيقة المسجلة مع مضامين هذا التراث ويجد أنها لا تتسق مع روحه أن يتردد كثيراً في قبول تلك الوثيقة .

أما الأمثال والألغاز السائدة في المجتمع فهي ذات قيمة كبيرة في كتابة

التاريخ، بل يمكننا القول بأن المثل يقوم في الذهنية الشعبية مقام التاريخ لأنه يربط الماضي بالحاضر . فالأمثال في حقيقتها جمل حفظتها ذاكرة المجتمع وتظهر عادة للتعبير عن وضع حاضر كان له نظيره في الماضي .

والخاصيتان الأساسيتان في المثل هما الطابع التعليمي من حيث الموضوع والاختصار من حيث الأسلوب أولاً ثم التركيز على الهدف الذي هو تعليمي الطابع . وأبرز ما في المثل أنه ليس نتاج ذاكرة جماعية إنما هو صياغة عقل فرد واحد نتيجة لموقف معين . ولا يستطيع المؤرخ أن يحدد الزمن الذي ولد فيه المثل بشكل محدد بل يكفيه أن يعين لذلك شريحة زمنية واسعة، فالعبرة للمؤرخ ليست بالزمن الذي ولد فيه المثل ولكن في استشعار روح المثل ومضمونه مما يكشف عن عمق ثقافة المجتمع ونوعية القيم والمبادئ فيه، وغالباً ما يشير لنا المثل عن شيء من حكمة المجتمع، وربما كشف لنا عن صور من بيئته وإيكولوجيته . فالحيوانات الأبرز في أمثال نيجيريا على وجه الخصوص هي الأسد والضبع، وفي السودان هي الجمل والصقر والثور والتيس، أما في منطقة الإمارات فهي الصقر والسخلة والتيس، والكلب والدجاجة .

رفض المؤرخون الأوروبيون، حتى حديثاً، الرواية الشفهية بحجة البدائية كما أسلفنا، كما رفضوها بحجة أن تلك الروايات الشفهية لا تكاد تحمل من أصلها الذي انطلقت منه شيئاً، وإنها – في أحسن حالاتها – لا تصلح إلا لكتابة التاريخ الثقافي . ولعلنا قد قمنا من جانبنا بتفنيد تلك الحجج الواهية . وهناك ذريعة غريبة ثالثة لرفض المتواترات في كتابة التاريخ والادعاء بأنه على المؤرخ أن لا يلجأ إليها إلا مضطراً . يقول هؤلاء أنه إذا كان لازماً أن يقبل المؤرخ شهادة الوثيقة المروية فعلية أن ينظر إليها على ضوء الوضع السياسي والنسخ الاجتماعي "الراهن" للمنطقة . احتج هؤلاء المؤرخون في هذا الإطار بأن الرواية الشفهية متحيزة دائماً وذلك لأن التحيز مغروس بالضرورة في كل نسيج اجتماعي أو سياسي في منطقة ما، وأن الأمي أشد ما يكون تحيزاً من المتعلم، مما يجعل الحقيقة غير موجودة في المتواترات، صناعة قرائح الأميين . وعلى هذا قامت حجة هؤلاء النفر على

أن الاعتماد على الرواية الشفهية يجب أن لا يكون كاملاً شاملاً بمعنى أن لا يمكن لبحث كامل في التاريخ أن يقوم على الرواية الشفهية بمفردها .

أما إذا لم تتوافر للمؤرخ وسائل قياس ومقارنة للمتواترات في المجتمع المعني فعليه أن يقيسها بالمتواترات التي تسود مجتمع الجيران ويسبرها بما يتمكن من الحصول عليه من الموجودات الآثارية وآثار الظواهر الطبيعية، هذا بالإضافة إلى الاستنارة بآراء المثقفين والمستنيرين في المجتمع المعني حول تلك الروايات . وعلى المؤرخ – قبل هذا كله – أن يسقط من حسبانه أية رواية شفهية تظهر تناقضاً صريحاً في نسيجها الداخلي، أو تعارضاً مع حقائق ثابتة، أو مصادر موثوق بها . وعلى المؤرخ أن يستبعد مثل هذه الوثيقة الشفهية من مجال صناعة التاريخ ويضعها في مجال التقاليد الفلكلورية . ولا يخلو هذا الرأي في تقديرنا من وجاهة ظاهرية لأنه يطالبنا بالتشدد في نقد الرواية الشفهية قبل استخدامها ويحدد للمؤرخ وسائل النقد التي يجب عليه الأخذ بها . ونحن إذا كنا نوافق تماماً على مسألة التشدد في النقد لا نوافق أبداً على تحديد وسائل النقد للمؤرخ الذي يملك – في ظننا – وسائله الخاصة بالنقد التي تلائم كل وثيقة على حده . كما أننا لا نوافق أبداً على قصر التحيز على الرواية الشفهية دون سواها من المصادر التاريخية .

ونعتقد بدورنا أن الرواية المسجلة أدعى من غيرها وأقرب للتحيز إذ يجد الراوي وقتاً كافياً لتأنيق روايته، بل إن كاتب الوثيقة ربما حاول بما تهيأ له من علم أن يعمل في تأنٍ على إخفاء آثار التحيز ما أمكنه ذلك . وعليه نجد أن مثل هذا الإنكار للدليل الشفهي فيه تحامل واضح على المعرفة الذاتية بحسبان أنها بنيت على الاعتبارات الشخصية، وهي – بهذه الكيفية – تعد في اعتبار البعض أدنى مستوى من الموضوعية . وفي اعتقادنا أن التعامل مع المصادر في صناعة التاريخ هو أمر خاص بصفة كاملة بالمؤرخ الذي يختار وسائله ويحدد مناهجه وصولاً إلى التفسير الصحيح لمصادره المحدودة .

فلكل مصدر في التاريخ، شفهياً كان أم غير ذلك، تحيزه ومحدوديته التي يتطلع المؤرخ أن ينفذ بوسائل النقد إلى ما وراءها . فالمؤرخ لا يعرف من أية

وثيقة مكتوبة كانت أم شفهية إلا جانباً محدوداً من الحقيقة التي يعمل على استجلائها باستثمار ملكاته النقدية واستئصال كل ما قد يوجد في الوثيقة من تحيز أو زيف أو كذب . فالماضي الذي يعالجه المؤرخ من خلال وثيقة ما، استعصم عنا بستار الزمن الذي ليس لإعادته من سبيل، وبالإنسان الذي رحل عن هذا العالم وليس لاسترجاعه من سبيل، بل إن الأرض ذاتها، ثالثة الأثافي في البناء التاريخي، متغيرة بفعل عوامل التعرية وبفعل الإنسان . ولا يبقى للمؤرخ إلا أن يتعامل مع كل المتغيرات من خلال محدودية المصدر، أياً كان شكله أو مضمونه .ويدرك المؤرخ الناقد قبل غيره أن التحيز مرتبط بكل خبر مروي، وبكل تاريخ مكتوب، ويدرك أيضاً أن عليه أن يحارب في نفسه – جهد استطاعته – هذا التحيز .

ولربما أنكر جماعة المؤرخين أن يكونوا متحيزين، وهذا الإنكار حق مكفول لهم بالوعي ولكن ماذا عن اللاوعي ؟ ولنضرب لذلك مثلاً . إذا كتب مؤرخ سوداني أو صيني عن غوردون باشا، ذلك الرجل الذي حمل راية الإمبراطورية البريطانية وغرسها مظفرة فوق هضاب الصين، وفي غابات قلب أفريقيا، وخاض من أجل ذلك في دماء الأبرياء هنا وهناك، وداس على جثثهم، وعبث حتى بمقابر زعمائهم، ألا يرى فيه مثل هذا المؤرخ مستعمراً لئيماً ؟ وهل يرى هذا الرأي ذاته المؤرخ البريطاني أم يرى في الرجل فاتحاً عظيماً ؟ وشتان ما بين الرأيين . وهنا لا أجد – في الوعي – تحيزاً عند أي من هؤلاء المؤرخين المذكورين جميعاً فكلهم على صواب . ويمتد التحيز في التاريخ حتى إلى اللغة التي يستعملها المؤرخ في التعبير عن التاريخ غير المتحيز، فكثير من الكلمات التي يستعملها المؤرخ متحيزة، يتحدث كل المؤرخين عن الاستعمار وهي الكلمة التي تعني بنص الكتاب الكريم إرادة الإعمار .

فهل كان امتداد الرجل الأبيض في بلادنا العربية والأفريقية وغيرها استعماراً أم استخراباً ؟ وهل يستطيع القارئ أن يتبين غرض المؤرخ إذا كتب عن الاستخراب البريطاني بدلاً من أن يقول الاستعمار البريطاني للسودان ؟ ويذهب تحيز الكلمة بعيداً إلى درجة لا يمكن لنا سبر غورها إلا على ضوء أيديولوجية وفكر المؤرخ الذي يظن، ونوافقه الظن،

بأنه غير متحيز، فهناك كلمات يستعملها مؤرخ مثل : تحرير ونضال وجهاد، ويستعملها مؤرخ آخر فيقول : إرهاب واعتداء واغتصاب .

تواتر حتى منتصف هذا القرن الإنكار المتكرر لكثير من المؤرخين الغربيين للوثيقة الشفهية والتاريخ الذي يقوم عليها . تبلور في أوساطهم رأي عام يقضي بضرورة التخصص . وأصبحت من ثمة دراسة الحضارات البدائية (أو الشفهية) للأنتروبولوجيين والفلكلوريين بينما التزم المؤرخون كتابة تاريخ الأمم الأرقى والمجتمعات التي تكتب، والوثيقة المسجلة . ومع كل ذلك الإنكار فقد ازداد منذ العقود الأولى من هذا القرن المنصرم اعتماد الحكومات الغربية الاستعمارية على التاريخ الشفهي القائم على الوثيقة الشفهية !

أخذ الموظفون الرسميون العاملون في المستعمرات ومناطق النفوذ ينقبون في التاريخ غير المكتوب لهذه البلاد بهدف تفهم دوافع الإنسان في هذه المناطق ودراسة اتجاهاته . وراح هؤلاء الموظفون يسجلون الشهادات الشفهية، ويتدارسون متواترات القبائل والجماعات، ويعالجون على ضوء هذا التاريخ المشكلات الإدارية والسياسية التي تعترضهم في المستعمرات . ونشأ جراء ذلك نوع من التاريخ أقامه رسميون لا يتمتعون بالمزايا اللازمة لصناعة التاريخ . ففي منطقة الخليج العربي، على سبيل المثال، لدينا أسماء بارزة أصبحنا للأسف نعتمدها في كتابة تاريخ الخليج والجزيرة العربية دون تردد حتى غدت مصادر عامة في كل بحث للتاريخ في هذه المنطقة . فكُتُب مايلز وديكسون وولسون فلبي كلها كتب تقوم على الوثيقة الشفهية . أما إذا توغلنا في وثائق بومباي والمختارات منها التي هي من أهم مصادر لوريمر، أشهر المصادر في تاريخ الخليج العربي، فنجد أنها تقوم على قاعدة شاملة من التاريخ الشفهي مع إضافات نادرة من التقارير العسكرية والإدارية .

أما إذا قيض لنا أن نتعامل مع الوثائق الخاصة بوكالات الخليج ووثائق الوكلاء الوطنيين "المحليين" فنجد أنها قد اعتمدت تماماً على الرواية الشفهية . تبدأ دائما موضوعات هذه الوثائق بالقول : "خلال زيارتي إلى منطقة . . . التقيت شيخها . . . قال لي . . . وقلت له . . . وحدثني أيضاً الوكيل

الوطني . . . وأجاب حين سألته . . . وجاءني طبيب البعثة الأمريكية الذي كان في زيارة منطقة . . . وقال أنه عرف من . . . أن . . . " وهكذا يجد المؤرخ نفسه غارقاً في خضم من الوثائق الشفهية، أو إن شئت قل التاريخ الشفهي .

أما كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزيرة العربية والتي هي عمدة في تاريخ هذه المنطقة فهي في تقديرنا لا تزيد عن تاريخ شفهي صاغه هؤلاء الرحالة عن ألسنة الذين قابلوهم أو رافقوهم مع خليط من التجارب الشخصية والتحامل المقصود وغير المقصود .

وهكذا أصابت الوثيقة الشفهية والتاريخ الذي يقوم عليها بصفة شاملة قبولاً لدى الحكومات الاستعمارية خاصة في بريطانيا وفرنسا واعتماداً متنامياً دفع بالأكاديميين الغربيين بعدئذ إلى ولوج هذا المضمار منذ الأربعينيات . دخل اعتباراً من تلك الفترة عدد من المؤرخين المحترفين الأكاديميين إلى مضمار الوثائق الشفهية في أفريقيا بصفة خاصة وراحوا يغشون تلك المناطق من القارة "المظلمة" يتلمسون الحقائق اللوجستية في حياة الناس يتلقفونها من شفاههم وأصابوا في هذا المضمار نجاحات كبيرة رغم التحفظ الذي كان يمارسه العديد من الرواة الوطنيين في كثير من الأحيان، فقد كان البعض من هؤلاء الأخيرين يقولون في غير مواربة : أنتم أيها الأوربيون لا تحدثونا بأسراركم فلماذا نحكي لكم أسرارنا ؟ .

ومع بداية الخمسينيات جرى في كافة الجامعات الغربية الاعتراف بالتاريخ الشفهي والرواية الشفهية وعقدت في العديد من تلك الجامعات الندوات والمؤتمرات الخاصة بهذا التاريخ . واستعان هؤلاء المؤرخون بالرواية الشفهية للشاهد العيان ولكنهم اعتمدوا بصورة أكبر على المتواترات، ورغم الاختلاف بين هذين الشكلين المذكورين إلا أنهما أصبحا يعرفان بالتبادل بالتاريخ الشفهي (Oral Histrography) .

نخلص إلى القول بأنه يجب علينا أن نعتمد في تاريخ الخليج والجزيرة العربية على الوثائق الشفهية والمتواترات ونجعل منها، بعد نقدها، الأساس الذي نسبر به الرواية المسجلة، وذلك لعدة اعتبارات عامة وخاصة .

تتركز وظيفة المؤرخ في أمرين أساسيين وهما : رواية ما تيسر له من تاريخ التطور البشري، وحراسة تراثه القومي . ونجد أن تراثنا العربي الذي يتحتم علينا حراسته يقوم على الرواية الشفهية، وكما نجد كذلك ملكة الحفظ في هذه المنطقة قديمة متوارثة أكدها فينا بعدئذ الدين الإسلامي .

ومن الاعتبارات العامة أيضاً أن قدراً يسيراً فقط مما حدث في ماضي هذه المنطقة قد تمت روايته للرسميين البريطانيين وللرحالة الأجانب المختلفين، وأن جزءاً فقط مما تمت روايته، وهو الجزء الذي يهتم بخدمة أهدافهم، قد جرى تسجيله، وأن جزءاً فقط مما وجد طريقه إلى التسجيل قد تم حفظه وفهرسته وحفظته لنا دور الوثائق . ونجد أن اهتمامنا كمؤرخين عرب أو خليجيين تتركز في مجالات ربما ما كانت من اهتمامات المؤرخين الرسميين . وعلى ذلك نجد أن "توطين" المعلومة أميز لخدمة أهدافنا التراثية وأوفق لنا من التقاطها من كتابات الآخرين . ولا مندوحة من القول هنا أننا نعرف الكثير من التفاصيل في التاريخ الإداري والسياسي للخليج من وثائق الرسميين البريطانيين وغيرهم ولكننا نجهل جهلاً يكاد يكون مطبقاً الحياة الاجتماعية التي لا نكاد نجد لها وثائق إلا من الرحالة الأجانب، ومثل هذه المعلومة، كما ألمعنا سابقاً، يكاد يخنقها التحيز .

وتختلط الاعتبارات الخاصة مع العامة حيث نجد أن التاريخ الشفهي للخليج الذي سجله لنا هؤلاء المؤرخون الرسميون كانت له أهدافه التي تتركز في إجراء السياسة الإدارية والسياسية في المنطقة وإهمال ما دون ذلك . فهذه الوثائق – على وفرتها – ناقصة مبتورة . وعليه يقع على مؤرخي الخليج أن يتعاملوا ما وسعهم التعامل مع الوثائق الشفهية والمتواترات الخليجية بعد نقدها لسد الفراغ وتصحيح المكتوب . ونضيف إلى ذلك أيضاً أن اختلاف الدين واللغة وعدم الثقة في الإداري البريطاني وغيره من الأجانب ربما دفعت البعض من الرواة إلى الإدلاء بشهادات مغلوطة أو ناقصة .

أما أهم الاعتبارات جميعاً التي تجعلنا نتمسك بالرواية الشفهية في كتابة تاريخ الخليج فهي أن شكل تاريخ الخليج يتبدل بسرعة هائلة وذلك بما

أسبغ الله على المنطقة من نعمة الثروة المادية وعلى قادته من فضل الإنفاق، مما أدى إلى تسارع حضاري وعمراني . ويحتاج هذا التبدل السريع إلى ملاحقة الأحياء الذين عاشوا هذا التطور المتلاحق وتسجيل شهاداتهم حتى لا ينفلت مع التقدم السريع زمام تراث المنطقة فتنقطع عن جذورها .

نختتم بالقول بأننا حين نضع ثقتنا في الوثيقة الشفهية نسبر بها غور كل وثيقة أخرى لا نفعل ذلك جزافاً ولا تحيزاً إنما لثقتنا في منهج المؤرخ الذي يجد أمامه دليلاً حياً يقوم شاهداً عياناً على عصره ومجتمعه . ونجد أن فن هذا المؤرخ التحليلي يقترب إلى حد كبير مما يقوم به العالم النفساني أو القاضي لأنه يستطيع أن يزيد في معلوماته ويستوثق من صدقها بالمقابلات والأسئلة وإعادة الأسئلة بأساليب مختلفة . ونثق أيضاً في وجوب أن يتمتع هذا المؤرخ الذي تقوم مصادره على الوثيقة الشفهية بما كان يتمتع به راوي الحديث الشريف من أربعة : العقل والضبط والإسلام والعدالة ليكون صادقاً – كما يقول الكافيجي – في أمر الدنيا والدين . "ولتزداد الرغبة في تاريخه والاحتراز من المجازفة والافتيات فيحصل له الأمن من الوقوع في الضلالة والإضلال" . ونثق أيضاً عوداً على بدءٍ من أن المؤرخ لن يأخذ علمه من سفيه ولا من شيخ خرف، ولا ممن يدعو الناس إلى هواه، ولا ممن يكذب أحاديث الناس . وأنه حين يبدأ في تسجيله للرواية الشفهية يهتم بتسجيل اسم الراوي وعنوانه وسنه ونسبه ووضعه الاجتماعي، كما يمكن له أن يثبت أية ملاحظات عن شخصية الراوي وسيكولوجيته، هذا بالإضافة إلى إثبات مكان المقابلة وتاريخها . ولا يبقى لنا بعد كل هذا الاحتراز إلا أن نقيس كل وثيقة أخرى بوثائقنا الشفهية التي يتأكد لنا بالنقد أنها صادقة، وأنها ستخدم هدفنا في كتابة تاريخ هو أقرب للصواب مما عداه .

الدكتور عبد العزيز عبد الغني إبراهيم
مركز زايد للتراث والتاريخ